

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مقسَم التعبدى و التوصلى هو الواجب لا الوجوب

يبدو أن المحقق الآخوند قد استخدم عبارة مسامحية حينما وضع مقسم «التعبدى و التوصلى» هو الوجوب - أي الوجوب التعبدى و التوصلى - فعبر عنهما بالأسلوب التالى قائلاً:

«إحداها - أي الفرق بين التعبدى و التوصلى - الوجوب التوصلى هو ما كان الغرض منه يحصل بمجرد حصول الواجب و يسقط بمجرد وجوده بخلاف التعبدى فإن الغرض منه لا يكاد يحصل بذلك بل لا بد - في سقوطه و حصول غرضه - من الإتيان به متقرباً به منه تعالى.» [1]

بينما يفترض أن ينتسب «التعبدى و التوصلى» إلى الواجب المتغير - لا الوجوب الثابت - و سنستجلب تعليلة المحقق الاصفهاني في هذا المسار أيضاً.

تعليقة المحقق الاصفهاني تجاه أستاذه

وقد تصداه المحقق الاصفهاني مستشكلاً قائلاً:

«لا يخفى عليك أن الفرق بين التعبدى و التوصلى في الغرض من الواجب (المتغير إلى التعبد و غيره) لا الغرض من الوجوب (الرأسخ فيهما على حد سواء) إذ الوجوب (فيهما موحد بلا تغاير) - و لو في التوصلى - لا يكون إلا لأن يكون داعياً للمكلف إلى ما تعلق به (فيأمره المولى كي يتحقق الانبعاث اللزومى و الداعى الوجوبى على أية حالة: بلا فرق بين التعبدى و التوصلى) و منه يظهر أن الوجوب في التوصلى لا يغير الوجوب في التعبدى أصلاً (فالحكم سوى فيهما) حتى بلحاظ الغرض الباعث للإيجاب، فتدبر جيداً (فبالنألى إن الفارق يتجلى في غرض الواجب فإنه المتشقق إلى شقوق، نظير غرض المولى في الصلاة الواجبة فإنه قد استهدف إتيان السورة بينما لم يستوجب السورة في النألات لانعدام غرضه في النألة).» [2]

الحماية الوافية عن صاحب الكفاية

لقد حاول أستاذنا المعظم الشيخ الوحيد الخراساني أن يصون مقالة المحقق الآخوند - عن إشكالية المحقق الاصفهاني - قائلاً:

«و قد دفع الأستاذ (الشيخ وحيد الخراساني) كلا الإبرادين (الواردين من جانب المحقق الاصفهاني):

1. أمّا الأول: فبأن الوجوب التعبدى و إن كان لا يختلف عن الوجوب التوصلى ذاتاً، لأن الوجوب كيفما كان فمعناه واحد، و لا يختلفان كذلك من ناحية الغرض الأولي للوجوب، و هو جعل الداعى، لكنهما مختلفان من جهة الغرض النهائي، لأن الغرض من جعل الوجوب هو جعل الداعى، و الغرض من جعل الداعى هو حصول المتعلق، و الغرض من حصول المتعلق حصول المصلحة المترتبة على المتعلق، فلو كانت المصلحة مقيدة - أي كانت قائمة بالعمل المأتي به مع قصد القرية - كان الغرض من جعل

الداعي هذا العمل المقيّد، فما لم يحصل لم يتحقّق الغرض، و متى لم يحصل جعل الداعي بهذا الغرض لم يتحقّق الوجوب، فلا محالة لا يتحقّق الغرض من الوجوب المجعول على الصلاة -مثلاً- إلّا بالإتيان بها بقصد القرية، فقول صاحب الكفاية: «بأنّ التعبدي هو الذي لا يسقط الأمر فيه -أو لا يتحقّق الغرض منه- إلّا إذا أتى به متقرباً به، بخلاف التوصلّي الذي هو مطلقاً من هذه الجهة» كلام صحيح... و لا يرد عليه الإشكال، لوجود الفرق بينهما في الغرض النهائي و هو المصلحة، و إن لم يفترقا في الغرض الأوّلي و هو جعل الداعي.

2. و أما الثاني، فإنه غفلة منه (المحقّق الاصفهاني) -قدّس سرّه- عن مطلبين:

Ø أحدهما: إنّ الصّيغة مركّبة من المادة و الهيئة، فقولهم: «إطلاق الصيغة» مشترك، و لذا يأتي السؤال: هل المراد إطلاق المادّة أو الهيئة؟

Ø و الثاني: لقد ذكر في «الكفاية» في الأمر الأوّل «إطلاق الصيغة» لكنه قال في الأمر الثالث «إطلاق الصيغة يقتضي التوصلّي» فلو التفت المحقّق الاصفهاني إلى المطلبين لم يشكل على «الكفاية» بما ذكر. [3]

جواب بديل تجاه أستاذنا الكبير -دام ظلّه-

و نلاحظ عليه:

- أولاً: إنّ مقالته ستُفْضي إلى أنّه لا فارق بين أن نضع المقسم هو الواجب أو الوجوب، إذ «غرض الوجوب النهائي» أيضاً -كالواجب- سيَتبدّل حسب إرادة المولى، بينما الحقيقة هي أنّ «غرض الوجوب» موحد -و هو الداعي- فلا يَتشعّب إلى غرض بدائيّ و نهائيّ، و لكنّ الواجبات تقع وعاء التّغييرات -و لهذا تنشّق إلى عدّة أنواع ضمن الأصول-.

- ثانياً: بإمكاننا أن نقض مقالته بأننا نرى الواجب يتنوّع إلى: واجب بسيط و واجب ذي الأجزاء، فهل سيُقرّ القائل بأنّ الوجوب أيضاً سيَتحوّل إلى شقين، بينما الوجوب وترّ و منفرد نظير وجوب الإمساك للصوم و وجوب الصلّاة و وجوب الحجّ، فإنه يستدعي البعث و التّحريك على الإطلاق، غير أنّ الواجب هو معرّض التّغييرات و الانقسامات -كما هو شائع في الأصول- فبالتالي إنّ «الغرض البدائيّ أو النهائي» لا يُجزّء الوجوب الموحد أبداً.

فالمستخلص، أنّا لو راجعنا مقالة الأصوليين -بأسرهم- لرأيناهم قد تسالموا على أنّ «التّعبدّيّ و التّوصلّي» يقعان صفةً «للواجب» لا للوجوب، فبالتالي لا تتوجّه اعتراضية «أستاذنا المبجل» تجاه المحقّق الاصفهانيّ، ممّا يعني أنّ إشكالية المحقّق الاصفهانيّ وجيهة تجاه المحقّق الآخوند، إلّا أنّ صاحب الكفاية قد تسامح في تعابيره فجعل الوجوب مقسماً للتّعبدّيّ و التّوصلّي.

الإشكالية الثانية الضئيلة للمحقّق الاصفهانيّ تجاه أستاذه

و قد استورد المحقّق الاصفهانيّ هجمة أخرى تجاه أستاذه قائلاً:

«و الإطلاق (الذي ادّعاه صاحب الكفاية بأنّه: هل يقتضي التعبدية أم التوصلية) المدعى في المقام هو إطلاق المادّة (كالصلّاة مثلاً) دون إطلاق الوجوب و الأمر (والذي قد زعمه صاحب الكفاية، فبالتالي إنّ إطلاق المادّة هو الذي يستدعي التّوصلّي لا إطلاق الوجوب) ففي الحقيقة لا وجه لجعل هذا البحث من مباحث الصيغة.» [4]

و من الجليّ أنّ هذه الإشكالية تستشكل على أسلوب صاحب الكفاية في تنظيم الأبحاث، بحيث يعتقد المحقّق الاصفهانيّ أنّ موطن

أبحاث «التعبدية والتوصلي» لا يليق بمبحث الصيغ.

إلا أنها إشكالية زائفة، إذ صاحب الكفاية حينما أنهى مباحث المادة والصيغة تماماً، قد شرع في دراسة سائر أبعاد «الأوامر» و طوارئها، و حيث إنّ «التعبدية والتوصلي» يرتبطان بحيثية خاصة من الأوامر الواجبة والمستحبة، فلم يطرحهما ضمن «مادة الأمر» لانعدام ارتباطهما بالمادة أساساً. تحديد تعريف «التعبدية والتوصلي»

لقد أسلفنا تعريف المشهور، حيث قد استعرضه المحقق العراقي قائلاً:

«المشهور بين القدماء كون المدار:

– في توصلية المأمور به معلومية الغرض الداعي على الأمر بحيث يعلم أنّ المقصود للأمر أو المأمور التوصل به إلى هذا الغرض.

– و في قبالة ما لا يعلم الغرض المزبور فيسمى تعبدية بملاحظة أنّ الإقدام به ليس إلا من جهة التعبد [لمولاه] بلا قصده التوصل به إلى شيء معلوم.»[5]

بينما ننقض هذا التفكيك من قبل المشهور:

– بأننا قد عرفنا الغرض من تشريع «الصلاة التعبدية» في بعض المواطن.[6]

– و على صعيد مقابل، قد جَهِلنا بعض «أغراض التوصليات» نظير دم الحيض أو حبة شعرة من القطعة فإنهما تُبطلان الصلاة و تستوجبان الطهارة البدنية، من دون أن نعرف غرض الإيجاب و سرّه نهائياً، فرغم توصليتهما إلا أنّ الغرض مجهول تماماً.[7]

التعريف الثاني تجاه «التعبدية والتوصلية»

و نظراً لحزاة تعريف المشهور، فقد اصطفى الشيخ الأعظم تعريفاً آخر قائلاً:

«هداية في تقسيم الواجب إلى التعبدية والتوصلي: قد عرفت فيما سبق أنّ للواجب أقساماً عديدة باعتبارات مختلفة و قد عرفت الكلام في تحقيق الواجب المطلق و المشروط و ما يتفرع عليه و ينقسم باعتبار آخر إلى تعبدية و توصلي و قد يعرف الأول بما لا يعلم انحصار مصلحته في شيء و الثاني بما يعلم انحصارها في شيء و الثاني غير منعكس لخروج جملة من التوصليات التي لا يعلم وجه المصلحة فيها فضلاً عن انحصارها في شيء كتوجيه الميت حال الاحتضار إلى القبلة و مواراته و نحو ذلك فالأوجه أن يعرف أنّ التعبدية ما يشترط فيه القرية و التوصلي ما لا يشترط فيه القرية سواء في ذلك كون الواجب من الماهيات المخترعة كالصلاة و الحج و نحوهما أو لا كالذبح و النحر و الحلق و التقصير و نحوها و بين كل من التعبدية و التوصلي و النفسي و الغيري عموم من وجه و الصور أربع و الأمثلة ظاهرة غير خارجة عن الوضوء و الصلاة و توجيه الميت إلى القبلة و غسل الثوب و منه يظهر فساد ما قد زعمه بعضهم في تحديدهما أنّ التوصلي ما كان الغرض من الأمر به الأمر بشيء آخر و التعبدية بخلافه فإن ذلك سهو ظاهر و كأنه تشابه الأمر عليه في إملاء التوصل بالصاد مع التوصل بالسين و هو يساوق الوجوب الغيري و إلا فكيف يعقل أن يكون تغسيل الأموات و تكفينها و دفنها من الواجبات التوصلية.

فحاصل الفرق بين القسمين أنّ التعبدية مشروط بالقرية و التوصلي لا يشترط فيه ذلك و قد يفرق بينهما بوجهين آخرين:

– أحدهما لزوم المباشرة في الأول بخلاف الثاني إذ يجري فيه حصول الفعل في الخارج و لو بمباشرة من غير المكلف.

– الثاني اجتماع الثاني مع الحرام بخلاف الأول إذ لا يعقل أن يكون العبادة محرمة و كلاهما فاسدان أما الأول فلأن القائل بالفرق المذكور إن أراد به أن ظاهر الأوامر التوصيلية يقضي بعدم لزوم المباشرة من المخاطب بالخطابات الدالة على هذه الواجبات فهو مما لا ينبغي أن يصغى إليه ضرورة أن ظاهر الصيغ الأمرية توجه التكليف المستفاد منها إلى خصوص المخاطب بها كيف و حال الفاعل و نفس الفعل سواء فلو احتمل أن لا يكون الفاعل المخاطب مباشراً له فيحتمل أن لا يكون نفس الفعل مأموراً به أيضاً و ذلك ظاهر جداً.

و إن أراد بذلك أن مجرد كون الواجب توصلياً يقضي بأن لا يكون المباشرة للفعل المأمور به واجبا و إن كان ظاهراً في المباشرة بحسب القواعد اللفظية فهو أوضح فساداً من سابقه إذ ليس فيها ما يقضي إذ لا نعي بالتوصيلية إلا ما لا يكون قصد القرية معتبرا فيه و ذلك لا يقتضي شيئاً و إن أراد بذلك أن أدلة جواز الاستنابة إنما هي حاكمة على ظاهر الأوامر الواردة في الأفعال الخاصة و هي لا تجزي في التعبدات فهو منقوض بجملة من التوصليات التي لا يجوز فيها الاستنابة كالمضاجعة و الجماع و بجملة من التعبدات التي يصح الاستنابة فيها كالحج و الزيارة و نحوهما و الوجه في ذلك أن أدلة النيابة لا اختصاص لها بواجب دون واجب ففيما يكون محله لا يفرق بين التعبدية و التوصلي فإن قلت لا ينبغي إنكار عدم لزوم المباشرة في الواجبات التوصيلية ضرورة حصول الواجب فيها بفعل الغير كما في غسل الثوب إذا التزم غسله غير المكلف بل و لو حصل من دون مباشرة آدمي أيضاً كان مجزياً قلت فرق ظاهر بين حصول الواجب في الخارج و بين ارتفاع موضوعه و محله في الخارج و ما يرى من الأمثلة إنما هي من قبيل الثاني كما إذا ارتفع موضوع التعبدية أيضاً مثل ما إذا احترق الميت فلا يجب عليه الصلاة و بالجملة ظاهر الأمر هو المباشرة و القائل بعدم لزوم المباشرة إنما اختلط عليه الأمر بين الوجهين مع ظهور افتراقهما»[8]

وجهة نظر المحققين النَّائِنِيّ و الخَوَّيّ تجاه تعريفهما

و قد أشار المحقق المحقق الخوئي أيضاً إلى تشقيق الشيخ قائلًا:

«(الجهة الرابعة) يقع الكلام في الواجب التوصلي و التعبدية و قبل بيانهما نقدم مقدمة و هي ان الواجب التوصلي يطلق على معينين:

(الأول) ما لا يعتبر فيه قصد القرية، و ذلك كغسل الميت و كفنه و دفنه و ما شاكل ذلك حيث انها واجبات في الشريعة الإسلامية و لا يعتبر في صحتها قصد القرية و الإتيان بها مضافاً إلى الله سبحانه و تعالى، فلو أتى بها بدون ذلك سقطت عن ذمته نعم استحقاق الثواب عليها يرتكز على الإتيان بها بقصد القرية و بدونه لا يستحق، و ان حصل الاجزاء.

(و لكن نلاحظ على مقالته القائلة «نعم استحقاق الثواب عليها يرتكز على الإتيان بها بقصد القرية و بدونه لا يستحق، و ان حصل الاجزاء» بأن:

1. الشارع سَيَفْضَلُ على الممثل حتماً رغم انعدام قصد القرية نظير ردّ السلام، فرغم أنه توصلي إلا أن الرّادُّ يُثَاب، إذ أساس «إعطاء الثّواب» يُعدّ عمليّة تفضليّة من قبل الله تعالى – ليس أكثر – فإنّ العبد لا يَسْتَحِقُّ بالذّات شيئاً على عاتق مولى، فمهما استلّمه فهو من فضل الله يؤتيه من يشاء و الله ذو الفضل العظيم[9] و لهذا نراه تعالى ربما يُعطي بلا حساب بل أحياناً يُضاعفه أضعافاً هائلة[10].

2. الامتثال يُعدّ موضوع المدح من الزّاوية العقليّة أيضاً، فبالنّالي سيحكم العقل باستحقاق الثّواب الموعود رغم انعدام نيّة المكلف – نظير ردّ السلام – فحيث قد امتثل فسوف يَمُنُّ الشّارع عليه و سيراه العقل مستحقّاً للثّواب أيضاً، فلا تقولوا «بأنّ عديم القرية هو

و لا ينافي ذلك اعتبار أمور آخر في صحتها، مثلاً يعتبر في صحة غسله ان يكون الغاسل بالغاً، و ان يكون مماتلاً و لو كان غيره بطل الا في موارد خاصة، و ان يكون الماء مباحاً و ان تكون الأغسال الثلاثة مترتبة و غير ذلك و في مقابلة ما يعتبر فيه قصد القرية و هو المعبر عنه بالواجب التعبدي، فلو أتى به بدون ذلك لم يسقط عنه و كان كمن لم يأت به أصلاً.

(التَّعْرِيف) الثاني ما لا تعتبر فيه المباشرة من المكلف بل يسقط عن ذمته بفعل الغير سواء أ كان بالتبرع أم بالاستنابة بل ربما لا يعتبر في سقوطه الالتفات و الاختيار، بل و لا إتيانه في ضمن فرد سائغ، فلو تحقق من دون التفات و بغير اختيار، أو في ضمن فرد محرم كفى. (فيعود مثال هذا التقسيم إلى الأول) و ان شئت قلت: ان الواجب التوصلي مرة يطلق و يراد به ما لا تعتبر فيه المباشرة من المكلف. و مرة أخرى يطلق و يراد به ما لا يعتبر فيه الالتفات و الاختيار. و مرة ثالثة يطلق و يراد به ما لا يعتبر فيه ان يكون في ضمن فرد سائغ. و يقابل القسم الأول ما تعتبر فيه المباشرة. و القسم الثاني ما يعتبر فيه الالتفات و الاختيار. و القسم الثالث ما يعتبر فيه ان يكون في ضمن فرد سائغ، فلو أتى به في ضمن فرد محرم لم يسقط. ثم ان القسم الأول من الواجب التوصلي بالمعنى الثاني قد يجتمع مع الواجب التعبدي بالمعنى الأول – و هو ما يعتبر فيه قصد القرية – في عدة موارد: منها الزكاة فانها رغم كونها واجبة تعبدية يعتبر فيها قصد القرية و الامتثال تسقط عن ذمة المكلف بفعل الغير سواء أ كان بالاستنابة أم كان بالتبرع إذا كان مع الاذن، و أما لو كان بدونه فالسقوط لا يخلو عن إشكال و ان نسب إلى جماعة. و منها الصلوات الواجبة على ولي الميت، فانها تسقط عن ذمته بإتيان غيره كان بالاستنابة أم كان بالتبرع رغم كونها واجبات تعبدية. و منها صلاة الميت فانها تسقط عن ذمة المكلف بفعل الصبي المميز نائباً كان أم متبرعاً، كما ذهب إليه جماعة منهم السيد (قده) في العروة و قرره على ذلك أصحاب الحواشي. و منها الحج، فانه واجب على المستطيع و لم يسقط بعجزه عن القيام بأعماله اما من ناحية ابتلائه بمرض لا يرجى زواله و اما من ناحية كهولته و شيخوخته، و لكن مع ذلك يسقط عنه بقيام غيره به رغم كونه واجباً تعبدياً و منها غير ذلك.

فالنتيجة هي انه لا ملازمة بين كون الواجب تعبدياً و عدم سقوطه بفعل الغير، فان هذه الواجبات بأجمعها واجبات تعبدية فمع ذلك تسقط بفعل الغير.

و من هنا يظهر ان النسبة بين هذا القسم من الواجب التوصلي و بين الواجب التعبدي بالمعنى الأول عموم و خصوص من وجه، حيث ينفر.

الأول عن الثاني بمثل تطهير الثياب من الخبث و ما شاكله، فانه يسقط».[11]

[1] آخوند خراساني محمدكاظم بن حسين. كفاية الأصول (طبع آل البيت). قم ص72 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[2] اصفهاني محمد حسين. نهاية الدراية في شرح الكفاية. Vol. 1. ص319 بيروت مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[3] حسيني ميلاني على، تحقيق الأصول على ضوء أبحاث آية الله العظمى الوحيد الخراساني مد ظله. Vol. 2. قم ص69 و 70 مركز الحقائق الإسلامية.

[4] نفس المصدر.

[5] عراقى ضياء الدين. مقالات الأصول. Vol. 1. قم ص229 مجمع الفكر الإسلامي.

[6] نظير ما ورد ضمن المأثور: إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ. وَأَنَّ الصَّلَاةَ عَمُودُ الدِّينِ. وَأَنَّ لَهَا خَمْسَ عَشَرَ فَوَائِدَ دَنْبِيَّةً وَ أُخْرَوِيَّةً وَفَقَّ لِلرَّوَايَاتِ.

[7] و لهذا قد علّق عليه المحقّق العراقيّ أيضاً قائلاً: « و عند أهل العصر من أمثال زماننا كون المدار في التوصليّة على عدم احتياج حصول الغرض و المصلحة القائمة بالمأمور به إلى كون الفعل قريباً، قبال ما إذا احتاج إلى ذلك فيسمّى تعبديّاً. » (نفس المصدر)

[8] انصاري مرتضى بن محمدامين. مطارح الأنظار / طبع قديم. قم ص59 و 60 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[9] سورة التّحديد، الآية 21.

[10] نظراً لقوله تعالى: للذين أحسنوا الحسنى و زيادة. (يونس الآية 26)

[11] خوئي ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). Vol. 2. قم ص139 انصاريان.